إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط شال 1959- 1962

د. مقلاتي عبدالله
جامعة المسيلة

ملخـــــص

في هذا المقال طرحنا سؤالا رئيسيا حاولنا الإجابة عنه، ومضمونه: ما هي طبيعة إستراتيجية الثورة الجزائرية في مجابهة المشروع العسكري الديغولي "مخطط شال"؟، واعتمدنا وثائق أرشيفية وشهادات أصيلة في سبر مثل هذه الموضوعات الدقيقة والجديدة في ميدان البحث التاريخي حول الثورة الجزائرية.

وقد حاولنا استعراض سياسة الجنرال شال في الجزائر، والهادفة للقضاء على جيش التحرير الجزائري، وتطرقنا لسبل وإجراءات مجابهة هذه السياسة من قبل الثورة التحريرية، ومن خلال ذلك تعرفنا على أبعاد قوة وفعالية الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية، حيث تمكنت على الرغم من إمكانياتها الضعيفة تحدي القوة الفرنسية الضخمة، وتفويت الفرصة عليها، ودليل ذلك صمود جيش التحرير الوطني بالداخل، حيث اتبع استراتيجية عسكرية تنسجم مع مجابهة مخطط شال، ونمو قوة جيش الحدود بالخارج، حيث تضاعفت أعداده وتم تزويده بالسلاح وتدريبه، وهو ما جعل الجنرال ديغول يخسر ورقة التفوق العسكري ويطرح خيارات أخرى في مجابهة الثورة الجزائرية، أخذت طابعا سياسيا، مثل التفكير في حلول سلمية للقضية الجزائرية والمناداة بسلم الشجعان، وإقرار مبدأ تقرير المصير، وعلى الرغم من كل ذلك فقد نجحت الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة الجنرال ديغول العسكرية والسياسية، واستطاعت أن تستمر في إحراج الجنرال ديغول لتملي عليه في نهاية المطاف مفاوضات أمنت الاستقلال التام للجزائر.

مقدمـــــة:

دخلت "حرب الجزائر" منذ مجيء ديقول للسلطة في ماي 1958 مرحلة حاسمة في المواجهة العسكرية، حيث قرر ديقول والعسكريون الفرنسيون خوض معركة عسكرية كبرى، تجند لها كل الوسائل والإمكانيات للقضاء على الثورة، وقد وصل تعداد هذه القوات نحو مليون جندي؛ وكان على وحدات جيش التحرير الوطني وقيادة الثورة أن تواجه تحدي مشروع الجنرال شال الأخطبوطي، ولم تكن مهمة التحدي بالسهلة، وذلك على الرغم من إخفاق شال في تحقيق أهدافه العسكرية؛ وقد طرحنا في هذا المقال سؤالا رئيسيا حاولنا الإجابة عنه، ومضمونه: ما هي طبيعة إستراتيجية الثورة الجزائرية في مجابهة المشروع العسكري الديقولي "مخطط شال"؟، واعتمدنا وثائق أرشيفية وشهادات أصيلة في سبر مثل هذه الموضوعات الدقيقة والجديدة في ميدان البحث التاريخي حول الثورة الجزائرية.

1- مخطط شال وتحدياته:

اتبع الجنرال ديقول في الجزائر سياسة تقوم على إعطاء الجزائر شخصية متميزة مرتبطة مع فرنسا(الإدماج)، والحرب الشاملة على "المتمردين" ومنظمتهم الخارجية؛ وذلك بهدف القضاء عليهم عسكريا وسياسيا، ولتحقيق أهدافه اتبع سياسات ووسائل متنوعة ولجأ الى الحرب بالوسائل الكبرى، فقد استعمل ديغول مختلف أشكال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية عسكريا، وجند كل الطاقات العسكرية لتحقيق ذلك، وضاعف من عدد القوات الفرنسية في الجزائر، وأطلق أيدي العسكريين ليفعلوا ما شاءوا في الجزائر، وعليه تفاقمت أعمال القمع التي قام بها المظليون واللفيف الأجنبي وفرق القومية[1].

---

[1]- انظر بخصوص ملامح هذه السياسة مذكرات الجنرال "ديقول" ورئيس حكومته "ميشال دوبري".
- DEBRE Michel :Les princes qui nous gouvernent ,plon, paris (s d)- DEGAULLE Charles :Mémoires d'espoir T1,le renouveau 1958-1962 plon; paris ,1970

وقد صادق الجنرال ديغول على الخطط العسكرية الكبرى من أجل القضاء على الثورة، والتي سميت مخطط "شال **Challe**" الذي يهدف للقضاء على الثورة عسكريا، وذلك بالإجراءات الآتية:

. غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال، والذي يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي.

. فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني، وذلك بعزل الشعب في المحتشدات والسجون وإقامة إدارة مخلصة لفرنسا.

. القضاء على جنود جيش التحرير الجزائري واحتلال المناطق التي يتمركز بها، وفق سياسة تطهير تنفذ بدء بمناطق الغرب وتنتهي بالمناطق الشرقية[1].

وقد شرع في تجسيد مخطط شال منذ نهاية عام 1958، وبدء بإقامة خط شال المكهرب على الحدود الشرقية والغربية ليوازي خط موريس، والخطين مجهزين بقوة ضغط كهربائي عالية وبأحدث الألغام والأسلحة، وبالتجهيزات الرقابية والوحدات العسكرية، كما تم حشد نحو مليونين من سكان الأرياف في المحتشدات، واعتقل نحو 25 ألف جندي ومناضل، وهجر نحو مائتي ألف إلى تونس والمغرب، وهذه الوضعية جعلت جيش التحرير الوطني بالداخل في حرج نتيجة الحصار الخانق[2].

وبعدها شرع شال في تنفيذ عملياته العسكرية الهادفة للقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني التي تكون قد تعرضت للاختناق إثر الحصار الخانق، وهي

---

[1]- انظر بخصوص مخطط شال، المجاهد، عدد 55 (6 نوفمبر 1959) ص 5، وصالح بلحاج: مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني، المصادر، عدد 12 (2005) ص.ص 185. 218، يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص.ص 179. 180. و Maurice Challe, Notre revolte, presses de la cite Paris, 1968, p-p 119- 125, et Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN , Casbah éditions, Alger, 2003, p-p 229-300

[2]- تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة المقدم لاجتماع المجلس الوطني للثورة الثالث الأرشيف الوطني الجزائري04A.N.A.: CNRA-Microfiche , C0.

عبارة عن خمس عمليات عسكرية كبرى، تم التحضير لها وضبط خططها من أجل محاصرة وحدات جيش التحرير الوطني وإلحاق أكبر الهزائم بها، وكانت كل عملية عسكرية من العمليات الخمسة المخصصة لمنطقة محددة تمثل نموذجا خطة حربية قائمة بذاتها في نطاق جغرافي محدد، بحيث تعتمد التطويق والحصار، ومداهمة المنطقة المحددة بتعزيزات عسكرية ضخمة برية وجوية، والحرص على الإنهاء التام لقوات الثوار بغية التحول إلى منطقة جغرافية أخرى تليها، وبفضل هذا التجنيد الضخم والنقلة النوعية في خوض الحرب شعر المجاهدون والسكان بوطأة العملية العسكرية، ولكن هذه العملية العسكرية لم تكن حاسمة في القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني، وذلك على الرغم من التفاؤل الملحوظ في الأوساط العسكرية الفرنسية التي روجت الى القضاء على خمسين بالمائة من قوات الثوار في الولاية الخامسة[1].

وشرع شال في تنفيذ عملياته العسكرية الخمس بدءا بمنطقة الهضاب العليا الوهرانية في فيفري ومارس 1959، وقد ذكر شال أنه أشرف في 8 فيفري على قيادة عملية عسكرية كبرى على منطقة سعيدة وفرندة ومرتفعات الظهرة والونشريس الغربية، وأنها حققت نتائج هامة للغاية، خاصة من خلال التعامل المرحلي مع النطاقات الجغرافية منطقة بمنطقة وولاية بولاية، وهو ما يسمح بالحصار الأمثل لوحدات الثوار[2]، وجاء بعدها الدور على منطقة جبال الونشريس. الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات (الثالثة والثانية والرابعة) (عمليات التاج /**Courrole**)، وذلك في الفترة ما بين منتصف شهر افريل ومنتصف شهر جوان 1959، ونظرا لاتساع جغرافية المنطقة وطبيعتها الجغرافية الصعبة المختلفة عن المنطقة الوهرانية فقد اصطدم شال بصعوبات جمة[3]، وبعدهانفذت عمليات الشرارة **Etincelle** على مناطق

---

(1)–**Maurice Challe, op, cit, p298.**

(2)–**Maurice Challe, op, cit, pp 119_120.**

(3) –**Maurice Challe, op, cit, p120.**

جبال الحضنة بقيادة الجنرال "شال" شخصيا في بداية شهر جويلية 1959، وكانت هذه المنطقة إستراتيجية في تمركز ثوار الولايات الثالثة والسادسة والأولى، وقد حدثت أثنائها مواجهات كبرى، ثم تم الهجوم على منطقة القبائل (عمليه المجهر Jumelles)، في الفترة ما بين 22 جويلية ومارس 1960، وجرت في ظروف مناخية ملائمة لتحرك القوات البرية والجوية[1]، وقد فاق تعداد تلك القوات الضخمة خمسين ألف جندي يقودهم شال، وقد أنزلت وحدات المظليين بجبل شلاطة وشرعت في حصار وتمشيط المنطقة المعروفة بتواجد أعداد كبيرة من الثوار، وخلال العملية قام ديقول بزيارة استعراضية للمنطقة، وشهد على تحول المنطقة كلها الى خراب وتدمير وحرق كما عبر الضابط محمد تقية[2]، ثم وصلت العمليات العسكرية الى منطقة جبال الشمال القسنطيني (عمليات الأحجار الكريمة Pierres Pricieuses)، حيث قاد الجنرال جونو نحو خمسين ألف جندي بترسانة عسكرية ضخمة، وذلك في الفترة ما بين نوفمبر 1959 وماي 1960، وقد بدأت بجبال جيجل وامتدت الى سكيكدة وقالمة وعنابة، واعتمدت أسلوب التطويق والتدخل للقضاء على الثوار، ولكن المهمة كانت صعبة في هذه المنطقة، حيث يبدوا أن الغطاء النباتي الكثيف وتفتت وحدات الثوار لم يسهل المهمة[3]، وهذا ما تؤكده شهادة قائد الولاية صالح بوبنيدر، إذ كان متسع الوقت مفيدا للاستفادة من أخطاء الولايات الأخرى، وتمت المبادرة لتفتيت الوحدة وتجنب مواجهة تلك القوات الضخمة[4].

---

[1]–Maurice Challe, op, cit, p120

[2]–Mohamed teguia, op, cit , p 375.

[3]– انظر صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص201 وما بعدها، وG, Meynier, op cit, p 300 et après

[4]– شهادة صالح بوبنيدر، صالح بوبنيدر وحسن الخطيب: حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، بطلان يتحدثان، يوسف الخطيب، صالح بوبنيدر، مجلة معالم، عدد1، (1998)، ص 48.

وخلال تنفيذ هذه المخططات حدثت معارك حاسمة في مختلف المناطق وألحقت بجيش التحرير الوطني خسائر كبرى، وفي مرحلة لاحقة بدأ يتفطن لأبعاد المخطط واتخذ احتياطاته لإفشاله، حيث لجأ لتفتيت وحداته الكبرى الى مجموعات صغيرة تتحرك بسرعة، وتجنب المواجهة المباشرة والمفاجئة والنجوء الى المناطق الآمنة، ومراقبة تحركات العدو واتصالاته، واتخاذ المبادرة في المواجهة[1].

2 – استراتيجية جيش التحرير الوطني العسكرية في مواجهة مخطط شال.

تسبب إغلاق الحدود في استنزاف قدرات الداخل العسكرية في حين كان جيش الحدود يبني قوة ضاربة في الخارج، وقد اجتهدت قيادة الثورة في معالجة هذا التناقض وفق الخيارات الممكنة، في صائفة 1959 كان عقداء الولايات في اجتماع مع الوزراء النائبين كريم وابن طوبال وبوصوف وقائدي جيش الحدود محمدي السعيد وبومدين، وكانت فرصة للتقييم والتقويم باشرها العسكريون لمحاسبة الوزراء، وتفيد تقارير الولايات أن قدراتها بدأت في التقهقر نتيجة لاستمرارية المعارك، وشح الموارد والسلاح:

الولاية الأولى: جنودها 2421 مسلح و1391 غير مسلح، ماليتها 179 مليون فرنك، وقد قدمت لها الولاية الثالثة ثلاث كتائب والولاية الرابعة كتيبتين كمساعدة لضعفها[2].

---

[1]– انظر علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 247–250، والحاج لخضر: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، شركة الشهاب، الجزائر، ص . ص 95. 102. والطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص ص، 247. 263، والمجاهد عدد 47 (27 جويلية 1959) ص 5.

[2]– تقرير الولاية الأولى المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A N.A.: CNRA-Microfiche , C010.

الولاية الثانية: جنودها 3338 نظاميين مسلحين، و118 فدائي، و1176 مسبل، و499 دركي، و78 حارس غابات، و113 طبيب وممرض، وحالة التسليح سيئة جدا، والموارد المالية منعدمة[1].

الولاية الثالثة: 15000 جندي ثلاث أرباعهم يملكون أسلحة حربية، 10000 مسبل بعضهم مسلحون ببنادق صيد، والتنظيم العسكري جيد وفق الجدول التفصيلي[2].

الولاية الرابعة: أكثر من خمسة آلاف جندي ومدني، منهم الضباط والمرشحون 108، وضباط الصف 285، والجنود 2263، و2500 مسبل ومقتصد وعامل بالسلك الصحي وصناعة الأسلحة، ونقص في الوسائل العسكرية والمال والإطارات[3].

الولاية الخامسة: 4920 مجاهد مسلح، و4752 مسبل مدني، احتياج للإمكانيات المالية والسلاح[4].

الولاية السادسة: 1945 مجاهد، و1300 مسبل[5]، وقدرت أعداد الجنود في القواعد الخلفية بنحو 16500 مجاهد وإطار، 2500 منهم بقاعدة المغرب، و14000ب قاعدة تونس[6].

---

(1) تقرير الولاية الثانية المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري
A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

(2)– تقرير الولاية الثالثة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري
A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

(3)– تقرير الولاية الرابعة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري
A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

(4)– تقرير الولاية الخامسة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري
A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

(5)– تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري
A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

(6)– تقرير كريم وزير القوات المسلحة المقدم لاجتماع العقداء، وثائق الأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم،A.N.A.: CNRA–Microfiche , C010.

وهكذا فإن مجموع قوات جيش التحرير الوطني بلغ أكثر من سبعين ألفا، وهو يمثل قوة ضاربة، مسلحة ومجهزة، مدربة وخبيرة بالعمل العسكري، لقد ناقش اجتماع العقداء قضايا عسكرية عديدة، وتداول في الاستراتيجية العسكرية الواجب إتباعها.

وقد أقر المجتمعون بأن جيش التحرير الوطني الذي واجه بحزم قوات العدو في الداخل أصبح منذ نهاية عام 1958 مكبلا بمخطط شال العسكري، وأنه يتوجب مواجهة المخطط بدقة وفعالية لتفويت الفرصة على العدو، وذلك بالتكيف مع نهج هذه الاستراتيجية، وإتباع سبل جديدة في المواجهة العسكرية، ومنها تجنب الدخول في معارك مباشرة مع العدو، والتزام اتخاذ المبادرة في تنفيذ العمليات العسكرية، وتفتيت الوحدات وتوزيعها[1]، كما ألح قادة ولايات الداخل على ضرورة اتخاذ المبادرة ورفع معنويات المجاهدين في الداخل، وأكدوا على ضرورة وضع حد لفاعلية خط شال الذي يقطع الاتصال بالخارج ويشكل خطرا حقيقيا على مصير الثورة[2]، واتخذ اجتماع العقداء العشرة قرارات حاسمة، منها ما تعلق بالتنظيم العسكري، ومنها استخلاف قادة الولايات الذين استشهدوا، واتخاذ قرار حل الولاية السادسة وإجراءات تأديبية ضد نقباء الولاية السادسة الذين اتهموا بقتل الطيب الجغلالي، وتبني خطوة إضافة نائب في المجالس القيادية بما في ذلك الولاية مكلف بالتموين، ليصبح المجلس مشكلا من أربع نواب بدل ثلاثة، واقتراح تعيين عناصر في المجلس الوطني للثورة غالبيتهم من العسكريين[3].

---

(1)– تقرير السياسة العامة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة الثالثة، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A.: CNRA-Microfiche , C017.

(2)– تقرير الولاية الثانية المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A.: CNRA-Microfiche , C010.

(3)– تقارير ومناقشات العقداء في محاضر متفرقة، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A : CNRA-Microfiche , C010.

وفي الفترة ما بين 17 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 انعقد المجلس الوطني للثورة في طرابلس، وتدارس العمل التحضيري الذي أعده العقداء العشرة طيلة ثلاث أشهر، ونظر في حسم قضايا أساسية، ومنها مسألة تشكيل حكومة جديدة برئاسة فرحات عباس، وإعادة تنظيم هياكل الثورة وتفعيل استراتيجيتها لمواجهة العدو وإفشال مخططاته على مختلف الصعد.

وقد أقر كريم وزير القوات المسلحة في تقريره المقدم للمجلس بأن الثورة قطعت شوطا مهما على طريق تحقيق أهدافها، وأن جيش التحرير أصبح منذ مؤتمر الصومام أكثر فاعلية ونشاطا، وهو يتوزع بين قسمين رئيسيين، قسم في الداخل وآخر في الخارج، استفاد من إمكانيات مادية ولوجستيكية هامة، وكون عددا لا بأس به من الإطارات كما استفاد من خبرة الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، وخاصة من خلال مدارس التكوين التي يشرفون عليها وخبرتهم التقنية، وتم تكوين عدد هام من الضباط في المدارس العسكرية بالمشرق العربي وهم يساهمون في تأطير الجيش بالداخل والخارج[1]، وقد أفادت نقاشات أعضاء المجلس الوطني في الإشارة الى بعض نقائص الجيش وإخفاقات استراتيجيته، ومنها مرابطة أعداد كبيرة من الجنود في الحدود، وعدم تزويد الداخل بما يحتاجه من تسليح وتموين، وإخفاق لجنة العمليات العسكرية في توحيد العمل العسكري والتواصل مع الداخل، وتعرض قيادات الجيش لضربات الحركات المناوئة وللأزمات الداخلية[2].

وخلص المؤتمرون الى تبني قرارات مهمة كان العسكريون قد صادقوا عليها في اجتماعهم، فعلى الصعيد العسكري تم التأكيد على ضرورة التكيف مع مقتضيات

---

[1]- تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة، الأرشيف الوطني الجزائري C0 04A.N.A.: CNRA-Microfiche .

[2]- مداخلات ونقاشات أعضاء المجلس الوطني لتقرير كريم، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A.: CNRA-Microfiche , C0004.

المرحلة الجديدة، والتركيز على مواجهة مخطط شال بسياسة حازمة، ومضاعفة العمليات العسكرية على جبهة الحدود، واستئناف العمل المسلح في فرنسا، ودخول الوحدات المرابطة على الحدود والضباط والوزراء المعنيين بالنشاط العسكري الى أرض الوطن، وتقرر إلغاء وزارة الحرب وتعويضها بلجنة وزارية مصغرة مشرفة وهيئة أركان قائدة، حيث عين الباءات الثلاثة في اللجنة الوزارية المصغرة، واختير هواري بومدين لقيادة هيئة الأركان العامة.

وتنظيميا طلب من الحكومة بإلحاح تخفيف الجهاز الإداري ووضعهم تحت تصرف جيش التحرير الوطني. وفي الجانب المالي أوصى المجلس الوطني بتشكيل لجنة حسابات الأمة، وإتباع سياسة التقشف، وتقديم المساعدة المالية للولايات في الداخل[1].

لقد تم تنفيذ أغلب القرارات، ولعل من أهم تلك القرارات تشكيل هيئة الأركان العامة التي كان لها دور مهم في تقوية قدرات الجيش وإرساء النظام، وكذا وضع إستراتيجية عسكرية محكمة لمواجهة خطي شال وموريس.

1. هيئة الأركان العامة ومخطط شال:

تم تشكيل هيئة الأركان العامة في جانفي 1960، واختار بومدين لمساعدته قايد سليمان وعلي منجلي وعز الدين زراري، وهم من قادة جيش الحدود الطامحين لإنهاء سطوة الثلاثي (بلقاسم، بن طبال، بوصوف) على قيادة جيش التحرير الوطني، وكان مشروع قائدهم يمتد بعيدا ويهدف الى التحكم في زمام القيادة العسكرية للثورة بالخارج والداخل، وأما المهام الموكلة لهيئة الأركان العامة علنا فتمثلت

---

[1]- انظر قرارات الدورة، الأرشيف الوطني الجزائري C001 ,CNRA-Microfiche :A.N.A، وكذا حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص . ص 212، 213، وعلي كافي: المصدر السابق، ص.ص 257، 259 والطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 212.

في إعادة النظام وتحسين القدرات القتالية وتمثيل الكفاح العسكري على الحدود بالتفاهم مع الدولتين المضيفتين تونس والمغرب[1].

لقد تركز اهتمام هيئة الأركان العامة على تنظيم وتنشيط جيش الحدود، والحصول على الأسلحة الحديثة ومواصلة تجنيد الجزائريين في القواعد الخلفية[2]، حيث بادر بومدين الى تشكيل مكتب تقني من الضباط القارين من الجيش الفرنسي (شابو، زرقيني، بوتلة، هوفمان، وعبدالمؤمن) وكلفه بوضع خطة لإعادة تنظيم الجيش وانتشاره في شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة، نظمت الوحدات العسكرية بشكل مركزي ومنصهر، واعتمدت قيادتها على الأساليب الحديثة في التسيير وتجاوز العشائرية [3].

لقد قطعت أشواط مهمة في تنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية وتحديثه ليصبح جيشا نظاميا، وتمت إعادة الانضباط في قاعدة المغرب بعد التخلص من انشقاق سي الزوبير، وأرضي الجنود في القاعدة الشرقية بالاستجابة لمطالب تحسين أوضاعهم وإطلاق سراح قادتهم المعتقلين، وفي هذا الإطار جرى إطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري وإرسالهم إلى الجبهة الجنوبية، كما تم توقيف مهاجمة

---

(1)- محمد حربي، المرجع نفسه، ص 213.

(2)- تضاعفت أعداد الجنود بالحدود التونسية من 15 ألف سنة 1960 إلى 23 ألف عام 1961، و34 ألف جندي سنة 1962 نتيجة تجنيد أعداد معتبرة من اللاجئين ومن أبناء الجالية الجزائرية بفرنسا خاصة الطلبة والمثقفون الذين دعموا إطارات الجيش، انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 219.، وتقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، الأرشيف الوطني الجزائري .A.N.A.: CNRA-Microfiche , C028

(3)- يراجع بخصوص التنظيم العسكري لهيئة أركان الحدود في الشرق، مجلة الجيش، عدد خاص حول التسليح (جويلية 1987)، ص 114، وبراهيم لحرش: الجزائر أرض الأبطال، مطبعة العالية، عنابة، 2010، ص ص، 326 332.، وكذا

GUENTARI Mohammed; Organisation politico – administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962,OPU, ALGER, 1994 , T2,P 606

خطي شال وموريس الى حين إحضار الأسلحة وتدريب وحدات الفيالق على استعمالها، وأخذ التدريب على أيدي ضباط محترفين طابع التخصص، حيث أنشأت مديرية خاصة للتدريب بالغرب وأخرى بالشرق، لها مراكز للتدريب وإستراتيجية في العمل، وتخصصات مختلفة، وبفضلها تلقت وحدات الجيش تدريبا عصريا[1].

وتم الاهتمام بتجهيز هيئة الأركان العامة بالأسلحة الحديثة والمؤونة والمعدات، وذلك بالتنسيق مع بوصوف الذي لم يتحفظ حتى في تجهيزها بجهاز الاتصالات اللاسلكية وكوادر الاستخبارات، وكل ذلك كان تحت عنوان استكمال الاستعداد لتدمير الأسلاك الشائكة، وفي إطار شعار "كل شيء للجيش"، ومع توفر الإمكانيات والأسلحة تم تجنيد الشبان من الملاجئ واستقدام العاملين في فرنسا، وأصبح جيش الحدود يتألف من 23 ألف جندي عام 1960، وينشط في كامل جبهات الحدود الجزائرية بما في ذلك الجبهة الليبية والمالية والنيجيرية، وتتبعه عدة مصالح، ولم يعد هذا الجيش أداة عسكرية ضاربة فحسب بل أمسى يمارس السياسة ويتبنى الإيديولوجية وينازع الحكومة المؤقتة سلطتها، وكل ذلك يوجه بدهاء بومدين ومساعديه المخلصين[2].

وخلال دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 حاولت هيئة الأركان العامة أن تضغط على المجلس بقوة، وذلك بغية فرض مواقفها وطلباتها، وكانت تطمح إلى أن تكون شريكة في السلطة مثلها مثل الباءات الثلاث، وأن تشرف على كامل الجهاز العسكري في الداخل والخارج، وأن ترصد لها حل الميزانية لتحقق الانتصار العسكري على العدو[3]، وقد تدعمت قدرات هيئة الأركان العامة بأنواع مختلفة من

---

[1]- ت انظر محمد مصطفى طالب: : من أيام حرب التحرير، المديرية العامة للتدريب- الغربية، نشر ابن خلدون، تلمسان، 2003، ص 23 وما بعدها

[2]- عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير، ترجمة صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 200

[3]- محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة 1961، الأرشيف الوطني الجزائري،

الأسلحة الحديثة بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، ومنها مدافع الهاون المقتناة من الصين، والتي عول عليها في إصابة الأهداف الفرنسية البعيدة عن خط موريس، وفعلا بدت خلال هجمات نهاية عام 1960 ومارس 1961 فاعلية هجمات تلك المدافع، وتبين أن هيأة الأركان العامة أصبحت قوة ضاربة تؤثر بعض الشيء على تماسك خطي شال وموريس[1].

وقد وضعت هيئة الأركان استراتيجية عسكرية تعوض دخولها لأرض الوطن، وهي تقوم على مهاجمة خطي شال وموريس، وتوجيه ضربات للمراكز الفرنسية بالحدود، والسعي لإدخال السلاح إلى ولايات الداخل.

حيث شنت العشرات من الاشتباكات والكمائن التي استهدفت تحرك القوات الفرنسية على طول خطي الحدود الشرقية والغربية، وخاضت أزيد من ألف عملية تخريب للخطين شال وموريس خلال سنة 1960 والنصف الأول من سنة 1961[2].

وقد نجحت في إدخال أفواج من المجاهدين، حيث أدخلت وحدة مجاهدين مشكلة من 500 جندي يقودهم الزبيري وسوايعي الى الولاية الأولى عبر خط الصحراء جنوب تبسة في حين لم يتمكن قائد الولاية الحاج لخضر رغم كثرة المحاولات[3]، كما تمكنت خمس كتائب من دخول تراب الولاية الخامسة عبر ممر ضيق الاستراتيجي، وإن كان ذلك بتضحيات جسام، إذ ذهب قائد الولاية لطفي ونائبه فراج ثمنا لأولى محاولات الدخول[4]، واستطاعت هيئة الأركان العامة ربط

A.N.A.: CNRA-Microfiche , C0010.

[1]- انظر عن صدى هذه الهجمات المنظمة جريدة المجاهد، العدد 86 (2 جانفي 1961)، وشهادة أحد إطارات مدبرية التسليح بهيئة الأركان، براهيم لحرش: المصدر السابق، ص ص 332 340.

[2]- تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، الأرشيف الوطني الجزائري. A.N.A.: CNRA-Microfiche , C028.

[3]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق: ص ص 221 237.

[4]- تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، الأرشيف الوطني

علاقات مع ولايات الداخل في محاولة للإشراف عليها، وفتحت جبهتين صحراويتين من أجل الاتصال بالداخل وإفشال مخطط فرنسا لغلق الحدود الشرقية والغربية للوطن[1]، وقد حققت الجبهتين نجاحات باهرة في مد الداخل بالجنود والسلاح وتثوير مناطق الصحراء ومحاصرة القوات الفرنسية[2].

وهكذا أصبحت هيئة الأركان العامة أداة عسكرية ضاغطة على السياسة الفرنسية، وعلى ميزان القوى داخل سلطة جبهة التحرير الوطني، وخاصة عندما اختلفت مع الحكومة المؤقتة في صائفة 1961، حيث بدأت تفكر جديا في إخضاع ولايات الداخل لسلطتها وتستقطب الزعامات السياسية لتوجهها في خطة منها للانقلاب على الحكومة المؤقتة، وقد تجلى ذلك واضحا عندما طلبت في دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 أن تمنح لقائدها ومساعديه رفقة الباءات الثلاث صفة "اللجنة الدائمة لقيادة الثورة"[3]، ولما فشل مسعاها في الإقناع السياسي اختارت تحقيق ذلك بوسائلها الخاصة.

2- ولايات الداخل ومخطط شال:

وفي الداخل نسجل أن حملة مخطط شال لم تمر بردا وسلاما رغم الاحتياطات والتكتيكات الجديدة، حيث سجلت منذ بداية عام 1959 حصيلة كبرى من المعارك والاشتباكات، ألحقت فيها خسائر بشرية معتبرة بالمجاهدين والمدنيين، ويفسر الأمر

الجزائري .A.N.A.: CNRA-Microfiche , C028

[1]- انظر عن إستراتيجية عمل هيئة الأركان العامة، عبد الرزاق بوحارة: المرجع نفسه، ص 239 وما بعدها و Zarguini Mohamed .Une vie de combats. Alger.1999.p 150 et aprés

[2]- انظر حول هاتين الجبهتين، شهادة الرائد الطيب فرحات (سي زكريا) مقابلة مع الباحث، الجزائر العاصمة، 1 نوفمبر 2001، ومؤلفنا: مقلاتي عبدالله: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 729، ومحاضر جلسات المجلس الوطني للثورة 1961، الأرشيف الوطني الجزائري،

.A.N.A.: CNRA-Microfiche , C0010

بتزايد حملات التمشيط والمتابعة في إطار مخطط شال الجهنمي، حيث كانت فصائل وكتائب جيش التحرير الوطني تضطر للدخول في معارك طاحنة وغير متكافئة، خسرت خلالها أعداد كبرى من المجاهدين.

وقد توصلت بعض ولايات الداخل بالمعونة العسكرية المحدودة، مثلما هو حال الولاية السادسة والخامسة، التي اتصلت بالخارج عبر مسالك الحدود الصحراوية الجنوبية، حيث تم فتح الجبهتين الليبية والمالية عام1960[1]، واعتماد خطط محكمة لإدخال السلاح الى أرض الوطن[2]، ونجحت بعض محاولات هيئة الأركان العامة في تمرير الوحدات الى الداخل، لكن بتكاليف باهظة، حيث تمكن أحمد بن الشريف من دخول الوطن على رأس قافلة وصلت إلى الولاية الرابعة، ونجحت محاولات اختراق منطقة فقيق الى الولاية الخامسة، وتأكيد على ضرورة تحدي خطي شال وموريس وإدخال السلاح الى الداخل طلبت هيئة الأركان من ابن سالم تأمين الموضوع، فقرر إرسال وحدات خاصة لترابط في المنطقة المحرمة بين الخطين في المنطقة الشمالية على الحدود التونسية (جبل بني صالح)، وتقوم بتأمين مرور وحدات السلاح، كانت تجربة بطولية كما يتذكرها من عايشها، حيث يذكر الشاذلي بن جديد وبراهيم لحرش أن المخطط كان تحديا كبيرا ومغامرة بطولية، أشرف عليها قائد المنطقة ابن سالم، ونفذها البطلين صالح شابي المدعو بوشقوف ورحال رابح ووحدتيهما الخاصتين التي عانى جنودهما الأمرين في أداء واجبهم الى غاية وقف إطلاق النار[3].

---

[1]– انظر مثلا ما كتبناه عن الجبهة الجنوبية، مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص 8 وما بعدها

[2]– انظر النجاحات المحققة في مجال التسليح كتاب بوزبيدة القيم BOZBIDA Abdelmajid:La Logistique durant la guerre de libération nationale; ce que je sais .ed Bibliopolis Alger .2005.

[3]– الشاذلي بن جديد: مذكرات، الجزء 1: 1929. 1979، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 323.

لقد تمكنت قيادة الثورة في الداخل من تحدي السياسة الجهنمية لمخطط شال، متبعة التعليمات العسكرية الملحة على تجنب المواجهة المباشرة وتفتيت الوحدة وحركية التنقل، كما أن مبادراتها في تنفيذ الكمائن والأعمال الفدائية كانت تحقق نجاحا يرفع من المعنويات، وجابهت محاولة عزلها عن الشعب، ونجحت في اختراق أسوار السجون والمحتشدات بفضل إيجاد موالين لها داخل هذه المحتشدات وإرسالها لنظام دقيق، وبذلك تواصل التفاعل مع جبهة وجيش التحرير الوطني، وفشلت أهداف المخطط في الفصل بين الشعب وثورته[1].

لقد كانت تجربة الداخل مريرة في مواجهة مخطط شال العسكري، وإن كانت استراتيجية مجابهتها لهذا المخطط موحدة إلا أن تجربة المجابهة اختلفت من ولاية الى أخرى، وذلك حسب طبيعة مخطط العمليات المبرمجة في إطار مخطط شال، ومدى تأقلم وحدات الولايات مع استراتيجية العمل العسكري الجديدة.

وقد اطلع ابن طوبال على الوضع المستجد في الولاية الثانية التي كان يقودها سابقا، وذلك على ضوء اللقاءات والتقارير التي كانت تصله من مسؤولي الولاية، كان بعضها يؤكد له "إن البلد الشاسع لم يعد اليوم أكبر من علبة تبغ"، ودون ابن طوبال في يومياته شهادات عن الوضع الجديد الصعب في الداخل قائلا: "خطط شال أتعبنا، أستطيع القول أن الثورة الحقيقية بدأت معه الى درجة أننا نعيش مع الفرنسيين جنبا الى جنب، وقد جاء شال الى هنا بهدف القضاء علينا عن آخرنا". وأردف يقول عن وقع العمليات العسكرية الفرنسية على الولاية قائلا:" لقد تغير الوضع في داخل الوطن لصالح العدو، الى وقت قريب كانت الهجمات العسكرية الفرنسية تتم انطلاقا من مراكز سرعان ما يعود إليها الجنود عند نهاية عمليات التمشيط، لكن مع بيجار وشال فإن الوحدات تخرج بكامل تعدادها وضباطها الى الميدان ثم تنقسم الى أفواج صغيرة ومتحركة متبعة في ذلك نفس الأساليب التي نتبعها، ولا تستعين

---

[1]- انظر المجاهد، عدد 57 (15 ديسمبر 1959) ص 11

بالدبابات والمدرعات والتجهيزات الثقيلة التي لا تجدي نفعا، ولا تلحق أي ضرر لأنها لا تستطيع المرور عبر الطرق والمسالك الوعرة، وعند حلول الظلام تستقر الأفواج في مواقعها ولا تغادر مسرح العمليات"[1].

إن الولاية الأولى خصها مخطط شال بسلسة هجمات كاسحة وقوية، طالت السلاسل الجبلية الحصينة مثل الحضنة وجبل بوطالب، حيث كان الرائد مصطفى ابن النوي شاهدا على هول الهجوم العسكري " عملية الشرارة" وأثاره[2]، وكذا جبال شيلية، حيث تعرضت وحدات علي سوايعي والطاهر الزبيري لهجمات متكررة وحصار شديد عام 1960، كان من نتائجه استشهاد سوايعي، وقد لحقت بالمجاهدين وسكان الجبال خسائر فادحة إثر عملية "أرباج" الجهنمية، وقد ذكر الزبيري أن وزارة اتصالات الثورة أبلغته في مراسلة خاصة الاحتياطات الواجب اتخاذها لتجنب ويلات مخطط شال، واستفاد من ذلك في تحدي المخطط، حيث وجه الأوامر بتجنب المواجهة خلال مرحلة التمشيط، وإخلاء المناطق المعرضة لخط المداهمة، وتمت إعادة تنظيم وحدات الجيش وتجزئتها وتبني إستراتيجية حرب العصابات من جديد[3].

وقد اجتهدت الولاية الثانية بحزم في مجابهة السياسة العسكرية الفرنسية، ويمكن أخذ نظرة عن طبيعة العمل العسكري من خلال نماذج التقارير الخاصة بنشاط الولاية والتي مكننا على كافي من بعضها في مذكراته، ففي إحدى التقارير ورد التأكيد على فاعلية وتنظيم العمل العسكري، وهو ما يوضحه النص الخاص بالهيكلة التنظيمية جيش التحرير الوطني، والتي حافظت علي نظامها السابق مع انتشار المسؤولين على نطاق واسع، إذ تم تحديد النطاق الجغرافي لمسؤولي فرق جيش التحرير في نطاق

---

[1]- شهادة ابن طوبال في الجزء المنشور من مذكراته، ذكرها قداش

Mahfoud kaddache, et l algerie se libéra , edif, Alger, 2000, pp163_ 164

[2]- مصطفى ابن النوي: مراردة مصطفى: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 138 وما بعدها.

[3] - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 248 264

القسم الواحد من الناحية، " وإجمالا هناك توزيع للسلطات على جميع المستويات وعبر مجموع تراب الولاية، وكان لهذا نتيجة مفيدة جدا سمحت لجيش التحرير الوطني بمراقبة نشاطاته بتنسيق أكثر فعالية"[1]، وبخصوص طبيعة الجهاز العسكري يوضح التقرير ذاته أن جيش التحرير الوطني كان مضطرا لاحتضان الجهاز المدني السياسي للجبهة اثر تطبيق مخطط شال القاضي بتهجير سكان الجبال إلى المحتشدات، وهو ما أثقل كاهل الجيش الذي كان مطلوبا منه تخفيف وحداته تماشيا مع مخطط الجيش الفرنسي، ومع ذلك قد لجأت قيادة الولاية الثانية لاتخاذ إجراءات مستعجلة بشأن التجنيد والتعيينات كان من نتائجها تأجيل القضاء التام على عناصر التنظيم المدني السياسي، وفي هذه الظروف اتخذت الولاية الثانية الإجراءات الوقائية الآتية لمواجهة مخطط شال:

توجيه تعليمات للجهاز المدني بتحاشي الاصطدام بالجيش الفرنسي، ومع ذلك حدثت عدة اشتباكات تسببت في خسائر هامة في صفوف احتياطي جيش التحرير الوطني الذين لا يملكون وسيلة فعالة للقتال.

الطلب من وحدات الجيش النظامية التطبيق الكامل لحرب العصابات، وهو ما يعني تفتيت الوحدات الى مجموعات صغيرة متباعدة جغرافيا، ومع ذلك فإن التقرير المذكور أعلاه يسجل ما يلي:" ورغم الانتصارات والأعمال البطولية لجيش التحرير الوطني فإن الخسائر . ولو كانت قليلة . تضر كثيرا صفوف جيشنا، وهكذا أصبحنا نشاهد ضعفا محسوسا في الوحدات النظامية وتزايدا يوميا للاحتياطيين الذين لا يتوفرون على التجربة ولا السلاح، ويمكن أن نؤكد أن هناك نقصا ملحوظا في العدد، السبب الوحيد في كل هذا هو النقص الكامل للأسلحة، لدرجة أننا أصبحنا . وقد يبدوا هذا غريبا نستعمل جنودا بدون سلاح"[2].

---

[1]– علي كافي: المصدر السابق، ص 257.

[2]– علي كافي: المصدر نفسه، 258

ويتحدث أحد قادة مناطق الولاية الثانية أحمد بلعابد عن تجسيد منطقته لإستراتيجية مجابهة مخطط شال بالقول:" انقسمنا إلى أفواج صغيرة، بما في ذلك الجنود والضباط، لم يعد هناك لا مركز قيادة ولا سكريتارية ولا أي شيء آخر، لا ننقل كل شيء معنا من الوثائق والأوراق الأخرى، وكنا في بعض الأحيان نعمد الى استعمال الشفرة لكي يعسر على العدو فك رموزها بسهولة"[1]، ويضيف صالح بوبنيدر أن إستراتيجية عمل ولايته انصبت على محاربة خطة شال، مع الحفاظ قدر الإمكان على الاتصالات الوثيقة مع الشعب، "كنا ننشط كثوار في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى ممارسة التجمعات التي كان يقوم بها جيش العدو، كنا نرد بإيهامهم بعزلتنا، لكن في الحقيقة كنا نكيف هياكلنا الخاصة بالتأطير السياسي بشكل يسمح لنا اختراق المحتشدات ومراقبتها وحتى البقاء فيها، ...كنا نستطيع الحصول على معلومات أكثر دقة ووثوقية... وبهذه الطريقة استطعنا أن نقي أنفسنا من مؤامرة العدو الذي كان يحاول عزلنا وقطع مصادر تموينا من الزاد والمؤن المختلفة، وأعدنا تنظيم تسيير المعاقل... كما أعدنا تنظيم مصلحة الاستعلامات، وقمنا بتوعية الشعب بأهمية هذه المعركة الحاسمة..."[2]، وهكذا فقد جمعت خطة العمل للولاية الثانية بين العملين العسكري والسياسي، وخاصة وأن منطقة الشرق الجزائري كانت مستهدفة بمشروع قسنطينة الاقتصادي.

ويوضح تقرير الولاية الثالثة المقدم لاجتماع العقداء العشرة في صائفة 1959 سبل انسجام الإستراتيجية الحربية مع مقتضيات ظروف مخطط "شال"، حيث أشار إلى ضرورة تجنب مواجهة العدو مباشرة، ووجوب انتشار الوحدات وتفريقها عبر الولاية، وتركيز جيش التحرير على نصب الكمائن، والاقتحام المدروس بواسطة الفرق الخاصة، والعمل الفدائي وتخريب منشئات العدو، ويؤكد التقرير أن جهودا هامة

---

[1]–**Mahfoud kaddache, op, cit,, pp163_ 164**

[2]– شهادة صالح بوبنيدر: المصدر السابق، ص 49، 50.

بذلت بخصوص المسألة الأخيرة[1]، وقد كان وقع مخطط شال شديدا على الولاية الثالثة، حيث واجه جيش التحرير الوطني في معارك طاحنة واشتباكات عنيفة، ولجأ العدو الى تحطيم كل شيء في طريقه، مما أدى إلى تضرر بالغ للسكان في مناطقهم الجبلية[2].

وقد انتبه قادة الولاية الرابعة بعد الخسائر التي لحقت بكتائب الولاية الى ضرورة تجنب المواجهة المباشرة وحرب الجيوش الكلاسيكية، وخاصة إثر معركة باب البكوش التي وقعت في تيسمسيلت خلال ماي 1958، وتكبد المجاهدون فيها خسائر كبرى، فعلى الرغم من أنهم ألحقوا بالعدو خسائر مضاعفة في الأرواح (نحو 630 جندي) إلا أن استشهاد مائة مجاهد مثل في نظر سي طارق وسي الخطيب خسارة فادحة كان بالإمكان تجنبها، وبعد البدء في مخطط شال تعرضت مناطق الولاية لحصار خانق، وهو ما دفع بعض إطاراتها للتفكير في مفاوضة ديقول على مبدأ تقرير المصير الذي طرحه، حيث ولدت مبادرة لقاء الإليزي، والتي ما لبث أن صححت من بعض إطارات الولاية، وتم التخلي عن هذا الخيار والاستمرار في المواجهة العسكرية، والتي حركها سي محمد بونعامة بأكثر عنف لضرب المكيدة الفرنسية في العمق[3].

لقد استنتج قادة الولاية الرابعة أن الاستراتيجية الأكثر نجاعة هي تفادي الاشتباكات المباشرة، وتعويضها بعمليات خاطفة لجمع الأسلحة والانسحاب العاجل قبل إحكام الحصار ووصول الإمدادات، وفي ظل وضعية نقص السلاح أصبحت القاعدة الذهبية تملي أن العملية الناجحة هي تلك التي تسمح بغنم ولو سلاح واحد، وليست التي تكبد العدو خسائر كبيرة في الأرواح، يؤكد حسن

---

[1]– تقرير الولاية الأولى المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري.
A.N.A.: CNRA-Microfiche , C0004.

[2]– Mohamed teguia, l armée de libération nationale en wilaya 4, casbah, Alger, 2002 , p 375

[3]–Mohamed teguia, op. cit , p392.

الخطيب أنه أشرف على تفتيت نظام الكتائب المطبق في الولاية لأنه لم يعد فعالا ويكبد خسائر كبرى، وأكد قائلا:" حرب العصابات وحدها التي تستطيع أن تفيد في مقابلة الجنرال شال ورد هجوماته، إنها الاستراتيجية التي أنقذتنا،... في بداية العملية التي شنها شال تلقينا ضربات قاسية، ثم سرعان ما فهمنا بأنه من الأفضل أن يكون عددنا قليلا لأن هذا كان يسهل علينا التنقلات وعمليات المباغتة والتراجع"، ولا ينسى الخطيب أن يذكر بأن خسائر الولاية الرابعة من مخطط شال بلغت ثلث جنود الولاية، وذلك لأن المخطط كان جهنميا، وقد حتم على جيش التحرير الذي كان يحارب بمشاركة الشعب أن يحارب في هذه المرحلة دون تلك المشاركة الواسعة للشعب، وهو اختلاف جوهري في تاريخ الولاية كان له أثر سلبي[1].

وأما الولاية الخامسة فقد كان مخطط شال مؤثرا عليها، بسبب المفاجئة والمباغتة التي اندرج في إطارها المخطط، من دون أن تتفطن قيادة الثورة لأخطاره الحقيقية، حيث شهدت جبالها الحصينة حصارا ومواجهة شديدة، بدأت مع منطقة سعيدة وفرندة وامتدت لتمشيط كامل تراب الولاية، كانت الخسائر معتبرة، ومع ذلك استمر جيش التحرير الوطني في خوض معاركه وأعماله الفدائية، وخاصة منطقة جنوب الولاية المستفيدة من عمق الصحراء، والمنطقة الثامنة التي واصلت نشاطها اعتمادا عمقها الاستراتيجي داخل التراب المغربي[2].

ومما سبق نؤكد أنه وعلى الرغم من الجهد المبذول والوسائل الكبرى المسخرة لمخطط شال فقد بدأ الأمل يضمحل في تحقيق النجاح، وقد وقف ديغول على فشل عمليات شال ميدانيا، وتبين له زيف التقارير المتفائلة عن قرب القضاء على الثوار بالداخل، كما أن الجنرال شال اعترف بالفشل، حيث قدر أن استمرار دخول السلاح والأفواج من الخارج وعودة نشاط الثوار الى المناطق الممشطة معناه عدم

---

[1]- حسن الخطيب: حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، المصدر السابق، ص، 65 67 68

[2]- شهادة الرائد مولاي إبراهيم، مسجلة بإذاعة العاصمة الجهوية عام 1998، قرص مضغوط.

النجاح التام، وكل ذلك في ظل الفرق الشاسع بين القوتين، حيث كان نحو 30 ألف مجاهد في مواجهة نحو مليون جندي في الجيش الفرنسي، وهذا ما تأكده التقارير الفرنسية ويشهد به الضباط الفرنسيون، لقد صرح كثير من الضباط الميدانيون بحقائق مرة، فتحدثوا عن عوامل قوة غريبة تحرك جيش الثوار، إنهم يتحركون بسرعة رهيبة، يتسلقون الجبال بشكل غريب، يقاتلون إلى آخر رمق والى آخر قطرة ماء في دلائهم، يعيدون تشكيل خلاياهم من جديد في المدن، يكسبون إلى صفهم جنودا من بيننا، يوفرون احتياطي من الجنود لا ينضب[1]، نعتقد أن كل ذلك كان من عوامل نجاح الثورة، ومعجزة لانتصارها لم يأخذها شال في حسبانه وهو يعد أرقام جنوده وآلياته ويرسم خططه ومخططاته على الورق، لقد كان عقيد جيش التحرير الوطني يقابله عدد كبير من جنرالات الجيش الفرنسي إذا ما أردنا أن نجري مقارنة بسيطة بين إطارات الجيشين المتحاربين[2].

إنه ومنذ بداية عام 1960 بدأ عدد من الضباط الفرنسيين يعترفون أنه بات مستحيلا فصل جيش التحرير الوطني عن السكان كما هو مأمول، وأنه من غير المعقول إبادة الشعب الجزائري بأكمله، أي أن الحل العسكري ليس هو الخلاص للأزمة[3]، إنها الحقيقة الثابتة التي سطعت مع تأكد فشل مخطط شال في نهاية 1961، وذلك على الرغم من الحصيلة الكبرى للمعارك ومن الحرب التي كانت طاحنة، حيث يتبين من المعارك الكبرى التي أحصيناها في إحدى بحوثنا أنها وقعت في أغلبها خلال الفترة ما بين سنتي 1959- 1960، وأنها كانت معارك كبرى ومكلفة

---

[1]- انظر بعض تلك التصريحات التي كانت تنشر عبر صحافة لوموند وغيرها، محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص. ص 679. 680.

[2]- المجاهد: عدد 89 (19 فيفري 1960)

[3]- المجاهد، عدد 59 (11 جانفي 1960)

لنجانبين، وأن صداها كان بالغا على الطرفين، حيث أصبح الإحساس عاما أن الحرب بدأت فعلا مع الشروع في مخطط شال عام 1958[1].

وإنه يمكن إعطاء فكرة بسيطة عن حصيلة المعارك والاشتباكات التي أحصيت في أغلبها في إطار ملتقيات كتابة تاريخ الثورة لنتأكد مما ذكرناه أنفا.

الولاية الأولى: أحصى تقرير الولاية 344 معركة واشتباك خلال عام 1959، و265 معركة واشتباك عام 1960، و135 معركة واشتباك خلال عام 1961، و7 معارك خلال بداية عام 1962.[2]

الولاية الثالثة: نفذت خلال 15 شهر قبل وقف إطلاق النار 174 كمين، و155 هجوما، و85 عملية فدائية، ودخلت في 333 معركة واشتباك[3].

الولاية السادسة: نفذت عشرات المعارك والاشتباكات على مساحة واسعة، امتدت من بسكرة وبوسعادة الى تامنراست، ومن المنيعة وغرداية إلى وادي سوف واليزي.[4]

هيئة الأركان العامة: نفذت على جبهتي الحدود وضد خطي شال وموريس خلال الفترة من فيفري 1960 الى أوت 1961. 740 كمينا، 1516 مناوشة، 1158 عملية تخريبية، و704 اشتباكا[5].

---

(1)– مقلاتي عبدالله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، ج 2، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، سمش الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 134 وما بعدها

(2)– التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية 1959. 1962، التقرير العسكري، باتنة، 1986.

(3)– الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، معارك الولاية الثالثة، تيزي وزو، أفريل 1987.

(4)– التقرير الجهوي للولاية السادسة، بوسعادة، افريل 1987.

(5)– ذكره فرحات عباس في تقريره لدورة المجلس الوطني للثورة، محمد حربي: أرشيف الثورة الجزائرية، وتقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A.: CNRA-Microfiche , C028.

ومما سبق عرضه نخلص لتسجيل ما يلي:

إن مخطط "شال" لم يحقق نصره المنتظر رغم حجم المشروع الجهنمي، ومع ذلك نقر بأنه شكل تحد رئيسي للثورة، وخاصة وأنه مخطط جندت له كامل الإمكانيات، واعتمد عنصر المفاجئة، وواجه الثوار بشكل مدروس.

إن "الحرب العسكرية" التي كانت بين قوتين غير متكافئتين قد جمعت بين جيشين لهما أسلوب وتصور مختلف في العمل العسكري، فالجيش الفرنسي القوي العدد والهيكلة والمسلح جيدا متعود على الحروب الكلاسيكية، وجيش التحرير الوطني بتعداده المحدود وأسلحته القليلة اعتمد حرب العصابات التي استنزفت قوات العدو.

لقد واجه جيش التحرير الوطني مخطط "شال" بخبرة واحترافية، وتصدى له بإستراتيجية عسكرية مدروسة، تمثلت في تجنب المواجهة المباشرة، وتفتيت الوحدات وتوزيعها، وبحث سبل الاتصال بالعالم الخارجي، وتكثيف نشاط هيأة الأركان العامة، وهو ما مكن في نهاية المطاف من مواجهة مخطط "شال" وإفشاله.